دولـــــة الـــــعـــــراق الـفـاشـلـة

د. ناجح العبيدي

بعد أكثر من عام ونصف العام على الانتخابات التشريعية تلاشت تدريجيا الآمال بتحقيق نقلة نوعية في العملية السياسية. فحكومة نوري المالكي الثانية تبدو في أسوأ حالاتها بسبب عدم اكتمال نصابها وهشاشة ائتلافها وتصاعد حالة الغضب في الشارع العراقي نتيجة تردي الأوضاع الأمنية والمعيشية والخدماتية وتضييق الحريات.

رئيس الوزراء السابق إياد علاوي كان قد حذّر في تصريحات عدة، من انزلاق العراق إلى دولة فاشلة. غير أن زعيم ائتلاف العراقية المشاركة حاليا في ما يدعى بحكومة الشراكة الوطنية في بغداد تجاهل في تحذيره أمرين، الأول هو أن العراق فعلا ومنذ سنوات دولة فاشلة، وثانيا دوره في إيصال الوضع إلى هذا الحد.

فالعراق لا يزال من بين الدول العشرة الأكثر فشلا في العالم وفقا لمؤشر الدول الفاشلة Failed States Index الذي تنشره سنويا منذ عام ٢٠٠٤ منظمة صندوق السلام بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية (Foreign Affairs).

ويستند هذا التصنيف إلى اثني عشر معيارا ابتداءً من العامل الديموغرافي والتهجير والعلاقة بين الطوائف وصولا إلى معدلات الفقر والفساد. ويعكس المؤشر مدى قدرة الدولة على أداء أهم وظائفها، وخاصة توفير الأمن والاستقرار والرفاه وبسط سيادة القانون.

وإذا كان العراق قد نجح حتى عام ٢٠١١ في تحقيق تحسن طفيف انتقل خلاله من المرتبة الثانية إلى التاسعة ضمن هذا المؤشر، فإن المشكلة الحقيقية تكمن في أن الوضع وصل إلى طريق مسدود لا يبشر بمواصلة هذا التحسن كما كان متوقعا.

ففي الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٠ استطاع رئيس الوزراء نوري المالكي في ولايته الأولى أن يحقق إنجازات واضحة على الصعيدين الأمني والاقتصادي، مستفيدا من الدعم العسكري الأمريكي ومن ارتفاع أسعار النفط العالمية. وهو ما عزز من شعبيته وأتاح لقائمته "دولة القانون" تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات المحلية والعامة.

غير أن التحالفات والاصطفافات التي نشأت بعد انتخابات ٢٠١٠ لم تنجح في مواصلة هذا التقدم. بل على العكس فقد أدت نتائج الانتخابات عمليا إلى تعميق الأزمة السياسية بسبب تنصل الأطراف الفائزة عن وعودها وتعهداتها وانشغالها بمصالحها الفئوية والطائفية الضيقة.

إن أهم مظاهر فشل الدولة العراقية تتمثل حاليا في الشلل الذي أصاب الحكومة ويحد من قدراتها على اتخاذ القرار. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تفكك الائتلاف الحكومي الذي تدور في إطاره صراعات لا تنتهي بين المالكي وعلاوي وغيرهما.

ويعزو البعض سبب ذلك إلى أن تعقيدات الوضع العراقي لا تسمح بتشكيل حكومة أغلبية، وإنما فرضت حكومة ائتلافية عريضة تضم جميع الكتل الفائزة.

ومع صحة هذا الرأي، إلا أن الواقع يشير أيضا إلى وجود نخبة سياسية مهووسة بالزعامة والمناصب والامتيازات بغض النظر عن الثمن. كما أن الأخوة الأعداء المشاركين في الحكومة الائتلافية لا يرون في السياسة فن التوصل إلى حلول وسط، بل محاولة للىّ الأذرع وخداع الآخر.

ومما يزيد الطين بلة استمرار حالة التفتت في المشهد السياسي العراقي واتساع ظاهرة الانشقاقات في معظم التكتلات، الأمر الذي يفتح المجال أمام المناورات ويضع عراقيل إضافية أمام أي محاولة جادة لمواجهة المشاكل المستفحلة.

ولعل عدم التوصل إلى اتفاق حول تسمية وزراء الحقائب الأمنية يجسد حجم هذه المشكلة، وذلك في وقت بدأ فيه العنف الطائفي من جديد بالكشف عن وجهه القبيح في مناطق عدة من العراق. ويساهم ذلك في تراجع ثقة العراقيين بإمكانية أجهزة الدولة في تأمين الحماية لهم، الأمر الذي يدفع مجموعات معينة وخاصة الأقليات القومية والدينية للمطالبة بالسلاح وتشكيل ميليشيات خاصة بهم. وينذر ذلك بالقضاء على ما تبقي من هيبة الدولة وتهديد احتكارها السلاح الذي يشكل أساس أي دولة.

وتأتي هذه التطورات في وقت يبدو فيه أبو أسراء، كما يحلو للمقربين من رئيس الوزراء تسميته، قد فقد بريقه بعد أن عاد طواعية أو كرها إلى أحضان حلفائه الطائفيين في الداخل والخارج.

والنتيجة كانت غض النظر عن ميليشيات وأمراء حرب كانوا قد تعرضوا سابقا لضربة قاصمة على يد المالكي نفسه بمساعدة الأمريكان. ولا يبدي هؤلاء رغبة كبيرة في إقامة دولة مستقرة قادرة على فرض القانون على الجميع.

وتلقي ظاهرة التشظي في المشهد السياسي العراقي بظلالها على عمل مجلس النواب الذي ينشغل في نقاشات عقيمه دون التوصل لقرارات ملموسة، إذ تلجأ معظم الكتل إلى أسلوب المقاطعة وعرقلة مشاريع القوانين الضرورية ليس لمواقف مبدئية، وإنما انطلاقا من اعتبارات تكتيكية.

فهي لا تعترض على سبيل المثال على مشروع قانون تنظيم القطاع السياحي أو قانون النفط والغاز، وإنما لا تريد إعطاء الجهة الأخرى فرصة للنجاح وتربط موافقتها على هذا القانون أو ذاك بالحصول على مكاسب مؤقتة أو منصب لهذا القيادي أو ذاك.

وفي ظل سياسة المحاصصة واعتماد مبدأ تقاسم الغنائم بدلا من المشاركة الفعلية ليس من المستغرب أن ينخر الفساد جسد الدولة العراقية التي تحتل منذ سنوات ذيل قائمة منظمة الشفافية الدولية.

وكل ذلك ينعكس في ترد واضح في الأوضاع المعيشية. فعلى الرغم من التحسن الكبير في مستوى الدخل في السنوات الأخيرة في العراق يلاحظ أن نوعية الحياة فيه أسوأ بكثير بالمقارنة مع بلدان أفقر. وهو ما يثير نقمة المواطن ويزيد من استعداده للاحتجاج.

وقد تتصور القوى النافذة في الحكومة إن تدفق مليارات البترودولار بفضل الزيادة الكبيرة في أسعار النفط العالمية سيحول دون انفجار الوضع. ومع أن الصراع على الثروة هو من أهم جذور المشكلة إلا أن توزيع المال بالطريقة الحالية هو مجرد دواء مسكّن لن ينجح في حل المشاكل على المدى الطويل، وقد يمهد لصراعات أخطر، هذا بالإضافة إلى أن ازدهار قطاع النفط جاء بالدرجة الأولى نتيجة عامل خارجي ليس للحكومة دور كبير فيه.

مما يزيد من تعقيد الموقف هو تفاقم ظاهرة التدخل الخارجي والذي حوّل العراق إلى ساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا وسوريا والسعودية. وجاء ذلك على خلفية استعداد السياسيين العراقيين بمختلف مشاربهم للتعاون مع القوى الإقليمية واستخدام ورقة التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية دون اعتبار للمصالح الوطنية. ويمكن القول إن التدخل الخارجي يعد حاليا عاملا أساسيا لفشل الدولة العراقية.

ومع أن المالكي يبدو مدركا للمأزق الخطير الذي وصلت إليه حكومته، إلا أن ردود فعله حتى الآن تعتمد على الحلول الترقيعية وتجنب الحلول الجذرية والمراهنة على عامل الزمن.

من جهة أخرى يحاول رئيس الوزراء تعويض الشلل في حكومته وعجزها عن التحرك عبر اللجوء لسياسة القمع ومحاولة تكميم أفواه المعارضين. غير أن تجربة السنوات السابقة أثبتت بجلاء أن التعويل على الحل الأمني لحل الأزمة السياسية المزمنة في العراق لن يأتي بالنتائج المرجوة.

كما يحاول المالكي تعزيز نفوذه من خلال تقليص صلاحيات الهيئات المستقلة وربطها مباشرة بالجهات التنفيذية بدلا من مجلس النواب بأمل أن تتحول إلى جهات منفذة لتعليماته. ومن هنا يمكن فهم الخلافات الذي ظهرت مع المفوضية المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة. وتندرج ضمن هذا التوجه أيضا تهجمات مقربين من المالكي على البنك المركزي ومحاولة المس باستقلاليته المكفولة دستوريا.

وهنا يكمن توجه خطير يسعى لإعادة الاعتبار للاستبداد بدعوى أنه ضروري للقضاء على الفوضى السائدة في البلاد. غير أن تجاوز الدولة الفاشلة لا يتم عبر العودة إلى الدولة الشمولية. كما أن الدولة القوية والمستقرة هي ليست بالضرورة الدولة المركزية التي تهمين على كل شيء كما يتصور المالكي.

ففي ظل الظروف الجديدة في العراق لن يتحقق الاستقرار إلا عبر تعزيز الديمقراطية والفيدرالية والحكم الرشيد وتوفير أجواء صحية في العلاقة بين الفئات والجماعات المختلفة من خلال المشاركة الفعلية القائمة على تقاسم الثروة والسلطة استنادا إلى مبدأ المواطنة وسيادة دولة القانون.

ومن دون شك فإن الخروج من المأزق العراقي يتطلب بالدرجة الأولى إجراء انتخابات مبكرة بأمل أن تأتي بتوازن جديد للقوى يتيح تشكيل حكومة مستقرة وفاعلة. ولكن السؤال المطروح، هل هناك استعداد لدى القوى المتنفذة وأعضاء مجلس النواب للمغامرة بالامتيازات والنفوذ والرواتب والمكافآت العالية، أم أنهم سيغامرون بانفجار ضغط الشارع الذي أثبتت أحداث الربيع العربي أنه قوة لا يستهان بها؟

■ إعلامي عراقي مقيم في برلين

جسر

■ د. سعد بن طفلة العجمي
saad@alaan.cc

القشق نحو العراق

كثيراً ما حدّثني كبار السن من الأهل والأقارب عن رحلاتهم غير القانونية من الكويت، ودخولهم العراق سرا للعمل فيها، فقد كانوا يدخلون العراق (تهريب) أو (قشق) كما يسمى باللهجة العراقية ولعلها أخذت من الكردية أو الفارسية. وتعني دخول بلد ما بشكل غير قانوني.

قصص الكبار ممن رحل معظمهم أنه في ثلاثينات القرن الماضي، كانت الكويت بلدا شحيحا بلا نفط وبلا موارد رزق كثيرة، فالنفط لم يكتشف بعد، وتجارة اللؤلؤ أصابها الكساد بعد اكتشاف اليابانيين اللؤلؤ الصناعي، والكساد الاقتصادي العالمي جعل التجارة الخارجية خاملة، وبالتالي قلت فرص العمل والعيش في الكويت. وكان العراق في ذلك الوقت قبلة للحالمين، ففيه الخير والزراعة والعمل والتطور والجامعات والملكية والبرلمان والأحزاب والديمقراطية على الرغم من أنه كان تحت الانتداب البريطاني.

فكان بعض الكويتيين –ومنهم من قص لي شخصيا ذلك– يدخلون العراق قشق بحثا عن العمل هناك، وكان معظمهم يعمل أعمالا بسيطة في المزارع والحقول كحراس أو عمال يأخذون أجرهم يوميا. وطبعا، دارت الأيام، فجاء السيد "بترول" وانقلبت الأحوال، ولم يعد الكويتيون بحاجة إلى القشق نحو العراق بحثا عن لقمة العيش والرزق. لكن النفط لم يخرج في الكويت وحسب، فنفط العراق أكثر منه بكثير، ولكن مغامرات الدكتاتورية المبادة وحروبها العبثية، دمرت مقدرات العراق الغني، وحولته إلى دولة من دول العالم الثالث الفقير.

أسوق قصة القشق الكويتي لأدلل على أن المستقبل للعراق لو أحسن إدارة خيراته، وأننا في الكويت ندرك أن النفط سينضب يوما، وأن مستقبل الإنسان عندنا يعتمد على مسألتين: الاستثمار بالإنسان في التعليم والاستثمار بالعلاقات الطيبة مع جيرانها. ففي الإنسان يمكن أن نفجّر الطاقات وأن نستثمر القدرات الذاتية، وفي العلاقات الحسنة مع الجيران يمكن أن نتبادل القدرات وأن نستفيد مما لديهم.

لعل من النافل القول أن العراق بلد غني متعدد الثروات، وأنه بنضوب نفطه لن يتحول إلى بلد فقير شريطة حسن استغلال ثرواته، وجودة إدارة خيراته.

نحن في الكويت– ولعلي لا أبالغ إن قلت في المنطقة الخليجية عموما– نعوّل على عراق مستقر، ولنا مصلحة مستقبلية حقيقية في عراق مزدهر ومتقدم يعيش رخاء اقتصاديا، ذلك أن الرخاء العراقي لن يقتصر على داخله، بل سيتعداه لأسباب براغماتية بحتة نحو محيطه، وهو ما نتمناه يوما في الكويت.

البعض من الطرفين يظن أن عداء سرمديا سيبقى بين الكويت والعراق، وهم محقون في ذلك إن بقي العراق يراوح في أتون لغة الضم وثقافة الغزو والحروب، وهم محقون إن بقيت الكويت تحصر العراق بفترة صدام المبادة، وتنظر على أن كل عراق المستقبل "صدامي" بالنتيجة.

لا مناص من التطلع نحو الأفضل، وعراق الاستقرار والازدهار إن تحقق، هو خير للكويت قبل أي بلد آخر.

■ كاتب وأكاديمي كويتي

كاريكاتير

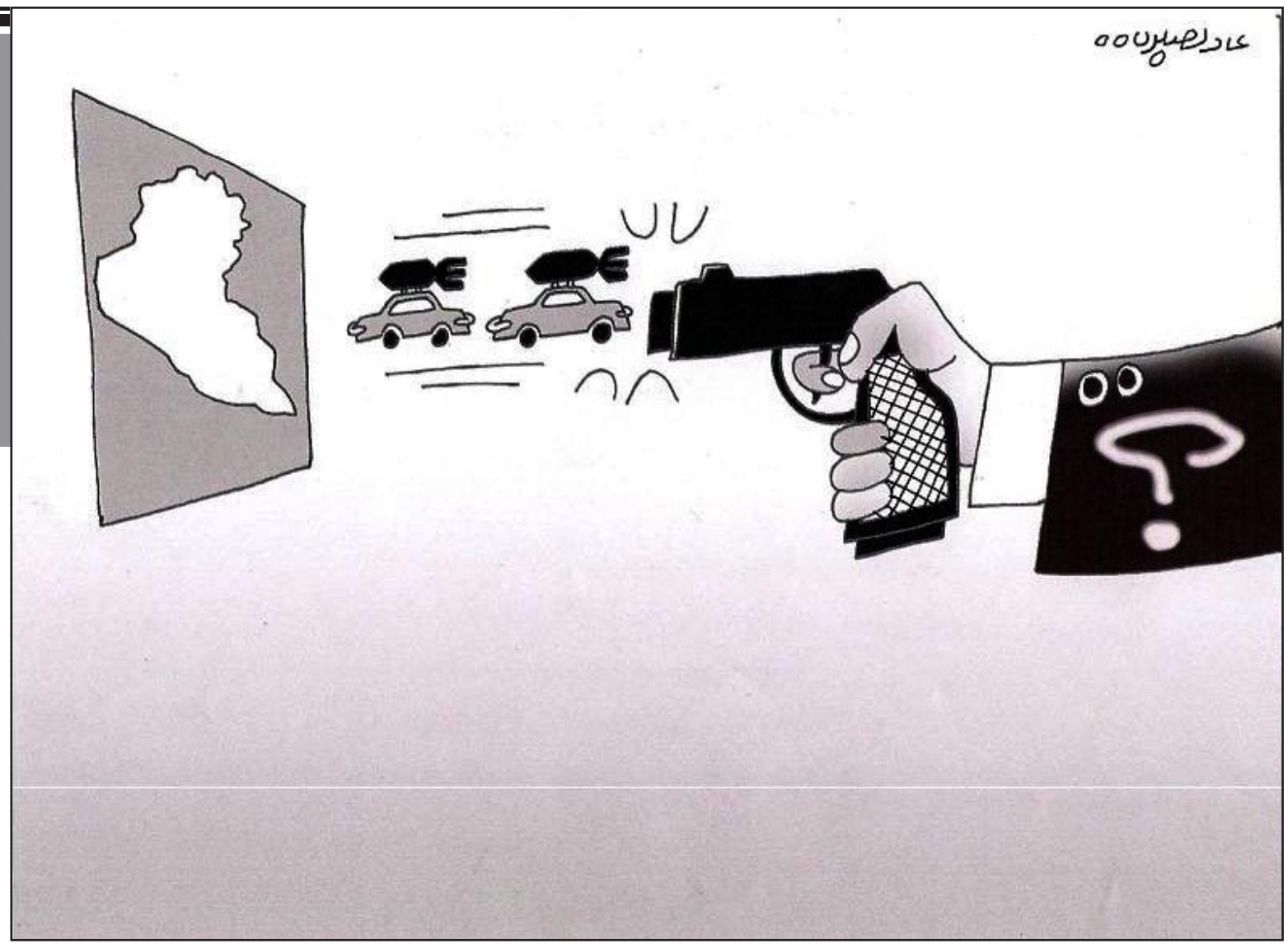

■ عادل صبري

نحو حياة كريمة عند الشيخوخة

حميد الكفائي

أكثر العراقيين يسعون للتعيين كموظفين في الدولة حتى وإن كان ذلك في أدنى الوظائف وأقلها راتباً رغم أن وظائفهم وأعمالهم في القطاع الخاص قد تكون مريحة وناجحة ومربحة، والسبب هو أنهم يبتغون راتبا تقاعديا يضمنون عبره موردا ثابتا لهم، وإن كان قليلا، عند الكبر، ولا يوفّر هذا الراتب التقاعدي في الوقت الحاضر سوى الدولة.

فالحافز نحو التعيين في مؤسسات الدولة إذن هو الحصول على "ضمان للمستقبل" أي الراتب التقاعدي الذي يحصل عليه موظفو الدولة فقط في العراق.

لو كان مثل هذا الضمان متوفرا في القطاع الخاص لما سعى كثيرون للتوظف في القطاع العام مطلقا لأن مستوى الرواتب واحتمالات الربح في القطاع الخاص تفوق ما يوفره القطاع العام بعدة أضعاف، هذا إذا أهملنا الميزات الأخرى للعمل في القطاع الخاص كالحرية وعدم التقيد بالضوابط التي يفرضها القطاع العام على العاملين فيه.

قبل أيام نقلتني مع آخرين سيارة تابعة للدولة وقد توقف السائق مرات عدة لسؤال المارة عن المنطقة التي كنا نقصدها رغم أنها مَعلَم معروف لكل سكنة بغداد وقد اعتذر لنا لأنه جديد على المهنة التي تختلف عن مهنته الأصلية وهي (خيّاط). اضطر هذا الرجل لترك مهنته هذه والعمل في مؤسسات الدولة من أجل الحصول على الضمانات التي توفرها الوظيفة لشاغلها. استغربت كثيرا أن يترك أي شخص مهنة مهمة كالخياطة التي تتطلب مهارة وخبرة غير متوفرة لدى الكثيرين من أجل أن يعمل سائقا براتب متواضع في مؤسسة حكومية.

وقد دفعَنا هذا التساؤل لأن نتداول في الأمر وحسبنا كم كان سيحصل في المعدل من الراتب التقاعدي للفترة المتبقية من حياته بعد إحالته إلى التقاعد وإذا بالمبلغ لا يتجاوز كثيرا إيراد عام واحد من العمل في القطاع الخاص.

لو يعلم الساعون وراء الوظيفة في الدولة أنهم بسعيهم هذا إنما يفوِّتون على أنفسهم فرصا كثيرة وثمينة في القطاع الخاص من خلال انخراطهم في وظائف الدولة التي لا تغني ولا تسمن من جوع في أكثر الأحيان. أغلب الموظفين الصغار في الدولة يضطرون للعمل في مهن أخرى بعد الدوام لأن رواتبهم لا تكفي لسد متطلبات الحياة المتزايدة يوما بعد يوم.

في الدول الغربية، والأوروبية تحديدا، لا يقلق الإنسان كثيرا من هذه الناحية، فالراتب التقاعدي متوفر لكل مواطن، والقلق الوحيد هو حول حجم هذا الراتب الذي يعتمد على حجم المساهمات التي يقدمها الموظف لصندوق الضمان الاجتماعي التي تعتمد بدورها على حجم الراتب الذي يتقاضاه.

فبإمكان موظفي القطاع الخاص أن يساهموا في صندوق الضمان الاجتماعي العام حسب قدرتهم من أجل تعزيز رواتبهم التقاعدية. فالعمل في القطاع الخاص لا يعني أبدا حرمان المرء من حقه في الحصول على المعاش عند فقدانه القدرة على العمل مع تقدمه في السن.

وعادة ما تستثمر الشركات الخاصة في صناديق ائتمان وشركات تأمين كي توفر رواتب تقاعدية مجزية لمنتسبيها، بينما تقدم الدولة هي الأخرى راتبا تقاعديا لكل مواطن حسب مساهماته المالية في صندوق الضمان الاجتماعي خلال سني عمله. والأهم من هذا كله هو أن المرء لا يشعر بأن الدنيا ستضيق به عند شيخوخته لمجرد أنه لا يعمل في القطاع العام لأن الدولة ستتكفل بكل إنسان عند مرضه أو عجزه عن العمل وهذه هي أولى مسؤولياتها إلى جانب توفير الأمن وحفظ النظام.

لذلك فإن العاملين في القطاعين العام والخاص يتقاعدون في السن نفسه، وهو الخامسة والستون في معظم الدول الأوروبية. الحلاق الذي كنت أتردد عليه في لندن تقاعد في ذكرى ميلاده الخامسة والستين، تماما كما يتقاعد موظفو الدولة والشركات العامة، وسلّم صالون الحلاقة إلى ابنه الذي واصل مهنة الأب. ليس من العدل في شيء أن يقلق المرء في سني عمره الأخيرة، وبعد مسيرة حياة حافلة بالعمل والعناء، خشية أن تضيق به الدنيا ولا يحصل على متطلبات العيش الضرورية. وليس من العدل أيضا أن يضطر للاعتماد على ما يقدمه له الآخرون، حتى وإن كانوا أبناء بارين مخلصين أو أصدقاء وأقارب مخلصين. من حق أي إنسان أن يشعر بأنه دائما يعيش من عرق جبينه ومن المال الذي كسبه بحق.

كثيرون من مسنينا الذي لا مورد لهم سوى ما يقدمه لهم أبناؤهم وأقاربهم يشعرون بأنهم عالة على الآخرين و كثيراً ما نسمع منهم أنهم يودون مغادرة الدنيا في أقرب فرصة كي يريحوا ويستريحوا. إنه لأمر محزن حقا أن ندع آباءنا وأمهاتنا ومربينا أن يشعروا أو تراودهم أحاسيس من هذا النوع في آخر أيامهم التي يفترض أن تمتلئ بالسعادة والتفرغ لعمل الخير.

السعي نحو كرامة في الشيخوخة أمرٌ مشروع، بل حق لكل إنسان لكن ذلك يجب ألا يتحول إلى هاجس يلاحق المرء طول حياته ويضطره لأن يسعى نحو وظيفة في مؤسسات الدولة قد لا يكون مؤهلا لها مهنيا أو مستعدا لها نفسيا، وما كان لينخرط بها لولا حاجته لضمان حياة كريمة عند الكبر. المطلوب هو أن يشرّع البرلمان على وجه السرعة قانونا يعطي كل مواطن، سواء كان موظفا في مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص أو عاطلا عن العمل لأي سبب كان، حق الحصول على مرتب يفي بالحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم.

كل دول العالم المستقرة، الغنية منها والأقل غنى، لديها قوانين تضمن كرامة المواطن في سن الشيخوخة وقد آن للعراق أن يحذو حذوها.